



مساهمة المملكة المغربية في مجموعة عمل الاتجار بالبشر التابعة للأمم المتحدة يومي 12 و13 أكتوبر 2021 بفيينا

يولي المغرب أهمية بالغة لمكافحة الاتجار بالبشر بكافة صورته، تجسد ذلك من خلال المصادقة على عدد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، من قبيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والبروتوكول الملحق بها المتعلق بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال. كما تجسد من خلال التطور الملحوظ للإطار التشريعي والتنظيمي المغربي الخاص بالاتجار بالبشر في السنوات الأخيرة والمتعلق أساسا بتبني القانون 14.27 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر سنة 2016 والمرسوم الصادر سنة 2018 المتعلق بتحديد تأليف اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه وكيفية سيرها. إضافة إلى ذلك تتوفر المملكة المغربية على ترسانة قانونية ملائمة لمحاربة الاستغلال الجنسي ضد الأطفال باعتباره انتهاكا لحقوق الانسان بصفة عامة وحقوق الطفل بصفة خاصة كما أنها تتوفر على أجهزة متخصصة للتقصي والبحث في هذا النوع من الجرائم.

وعملت المملكة المغربية من خلال اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه إلى إبراز الجهود الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر من خلال عدة مبادرات أهمها:

- الانفتاح على المبادرات الدولية، التجارب الإقليمية والدولية وكذا الممارسات الفضلى في مجال مكافحة الاتجار بالبشر خاصة استغلال الأطفال؛
- دعم مشاريع جمعيات المجتمع المدني ذات الصلة بحقوق الطفل خاصة ضحايا الاعتداءات الجنسية بشتى الوسائل؛
- التهيئ لإعداد قاعدة بيانات وطنية حول مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه تضم مؤشرات نوعية حول الأطفال الضحايا؛
- تعزيز قدرات كافة العاملين في مجال مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه من قطاعات حكومية وسلطات قضائية وأمنية و جمعيات المجتمع المدني؛
- تنظيم ورشات لتعزيز قدرات أعضاء اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه وجمعيات المجتمع المدني العاملة في مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه في أفق إعداد خريطة وطنية حول الجمعيات العاملة في المجال أو التي يمكنها تقديم خدمات لضحايا هذه الجريمة؛
- إعداد تشخيص وطني حول جريمة الاتجار بالبشر للوقوف على الجهود المبذولة في مجال مكافحة هذه الجريمة وتقييم مختلف التحديات ذات الصلة بالعمل الميداني في هذا المجال؛
- الإعداد لوضع إستراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه توحد الجهود المبذولة في هذا المجال؛

- الانخراط في حملة القلب الأزرق التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والتي اتخذت كموضوع لها هذه السنة الطفل ضحية الاتجار بالبشر. وتجدد الإشارة إلى أن المملكة المغربية تتوفر على وكالة خاصة بالتطوير الرقمي وتشتغل حاليا على واجهة رقمية لحماية الأطفال داخل الفضاء الرقمي إضافة إلى إطلاق برامج تحسيسية لفائدة الأطفال في العالم الرقمي بهدف حمايتهم من الاستغلال بكافة صورته.